حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد العام 2018: التحديات والفرص

م.د هند محمود حميد*

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
hind.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/03/18
تاريخ قبول البحث: 2025/03/23
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

تنطوي دراسة المشاركة السياسية على أهمية كبيرة بوصفها العملية التي يمكن للمجتمع من خلالها أن يسهم ويؤثر في تقرير الشؤون العامة والأمور السياسية عبر آليات تعزز اهتمامه السياسي وقنوات ترصن دوره السياسي في إطار العملية السياسية وبلورة مصالحة وتجميعها لممارسة نوع من الضغط على النظام السياسي لاتخاذ قرارات تحقق هذه المصالح، وبقدر تعلق الأمر بالسودان ينصب اهتمام الباحث على دراسة المشاركة السياسية للمرأة السودانية فيه، وعلى الرغم من الاعتراف للمرأة السودانية بحقها في ممارسة حقوقها السياسية شأنها في ذلك شأن الرجل على نحو مانصت علية مواثيق الإعلانات والاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق المرأة بشكل خاص، إلا انه بان جليا عدم ممارسة المرأة السودانية لحقوقها السياسية على الوجه الأكمل لوجود معوقات تؤثر عليها سلبا.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

المقدمة:

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة من الموضوعات ذات الأهمية في وقتنا المعاصر ويلقى اهتماما بالغا من الباحثين والقائمين على شؤون الحكم والسياسة ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام لارتباطه بمبدأ المساواة الذي يعد من أهم المبادئ الحاكمة والحقوق الراسخة في حياة الإفراد والشعوب فضلا عن كونه من الموضوعات المتجددة نظرا للإحداث المتلاحقة في مجال المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من الاعتراف للمرأة العربية بشكل عام والسودانية بشكل خاص بحقها في ممارسة حقوقها السياسية شأنها في ذلك شأن الرجل على نحو ما نصت عليه مواثيق الإعلانات والاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام وبحقوق المرأة بشكل خاص، إلا انه بان جليا عدم ممارسة المرأة السودانية لحقوقها السياسية على الوجه الأكمل لوجود معوقات تؤثر عليها سلبا.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث بتسليطه الضوء على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في السودان والدور الذي يمكن أن تؤديه مستقبلا في المساهمة بإدارة شؤون الدولة ، وممارستها لحقوقها السياسية ، وفي تأثيرها في مستقبل البلاد وإحداثه السياسية.

إشكالية البحث: تتأطر الإشكالية ضمن المثابات الفكرية لطبيعة العلاقة مابين المشاركة السياسية للمرأة السودانية وفرض تمكينها سياسيا من جانب ومن جانب أخر كيفية فهم ومعالجة خصوصية التحديات التي تؤثر سلبا على واقع المشاركة السياسية في المستقبل المنظوروفي ضوء ذلك نطرح التساؤلات الآتية:

1–ما المقصود بالمشاركة السياسية وماهي أنواعها؟

2–ماهو واقع المشاركة السياسية للمرأة في السودان؟

3– ماهو وضع المرأة في الدساتير السودانية ؟

4–ماهي أهم التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة السودانية، وماهي آليات تفعيلها؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها : انه على الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت للمرأة السودانية إلا انه لا يزال هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء في السودان، فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة تحتاج إلى الكثير لتصل إلى مستوى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار.

منهجية البحث: انطلقت منهجية البحث من أكثر من منهج بهدف تحقيق مبدأ التكامل المنهجي، فقد تم استخدام المنهج التاريخي الذي يقوم على معرفة الماضي لما له من دور في معرفة الحاضر واستشراف المستقبل، كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ومن ثم تحليلها للوصول إلى الحقائق.

هيكلية البحث: قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث أساسية فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول مفهوم المشاركة السياسية وأنواعها، وكرس المبحث الثاني لمناقشة واقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية ، إما المبحث الثالث والأخير فقد ركز على التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة السودانية وسبل تفعيلها.

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية وأنواعها

تحضى دراسة المشاركة السياسية بأهمية خاصة في العلوم السياسية وتحديدا في النظم السياسية، إذ تعد المشاركة السياسية دليلا على ديمقراطية النظام السياسي، بالإضافة إلى قيم الحرية والمساواة وتداول السلطة وهي في الوقت نفسه أليه مهمة للممارسة السياسية ، وعلية وقبل الخوض في تفاصيل الموضوع لابد من التعرف على الإطار ألمفاهيمي للموضوع الذي قسم إلى مطلبين أساسين هما:

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني : أنواع المشاركة السياسية

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

يعود الاشتقاق اللغوي لمفردة المشاركة في اللغة إلى الفعل (شارك، يشارك ، مشاركة)، وفي اللغة العربية يقال: تشارك الشئ بمعنى كان له نصيب فيه[1].

إما من الناحية الاصطلاحية فتعرف المشاركة بأنها: تلك الجهود المشتركة حكومية وأهلية، في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهه الحاجات الضرورية وفقا لمخطط مرسوم وفي حدود السياسية الاجتماعية للمجتمع[2].

وتعرف المشاركة السياسية أيضا على أنها:" هي إتاحة الفرص للمواطنين بأن يؤدوا دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامه في استصدار القرارات.. وهي عملية من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات وغيرها"[3].

والمشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، ووفقا لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، فأن المشاركة السياسية تعني تحديدا ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال[4].

ويشير تعريف أخر بأنها الطريقة والوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفة في مختلف القضايا التي تهمه وتهم المصالح العامة أو بواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة والتي قد تعبر عن اهتمامه أو جزء منها فهي ظاهرة موجودة في كل الأنظمة السياسية بشكل أو بأخر حسب طبيعة النظام السياسي القائم [5].

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها" تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها إفراد مجتمع بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"، ويتضمن هذا التعريف مؤشرات عدة: كالتصويت في الانتخابات، عضوية الأحزاب السياسية أو مجرد الانضمام إلى حزب سياسي، والاشتراك في اتخاذ القرار السياسي، أو مجرد الاشتراك في مناقشة أمر من أمور السياسة، وإنتاج أو استهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الإعلام، وإزاء هذا التعريف الإجرائي الواسع لمفهوم المشاركة السياسية هناك تعريف ضيق يحصر المشاركة السياسية في "حق المواطن في إن يراقب القرارات السياسية بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم"، وهذا التعريف الأخير يتجاهل دور وحق المواطن في المساهمة في صنع السياسة العامة[6].

وفي إطار دراسة المشاركة السياسية للمرأة تمر بمراحل تبدأ من الاهتمام بالشأن السياسي العام وتتطور إلى الانخراط في السياسة وتتحول إلى القيام بنشاط سياسي، وتصل المشاركة السياسية إلى أقصى مراحلها بالمشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة[7].

كما إن مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة، وعلية فأن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية، كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه[8].

المطلب الثاني: أنواع المشاركة السياسية

تقسم المشاركة السياسية على عدة إشكال وتتنوع حسب مجالاتها المختلفة ويمكن تصنيفها كما يلي:[9]

1-المشاركة الحرة: وهي القاعدة في الديمقراطيات الغربية حيث يستطيع الإفراد إن يختاروا ما إذا كانوا سيشاركون أم لا.

2- المشاركة المقيدة بالنظام: وتعني دعم وليس اختيار إفراد وسياسات الحكومة ووظيفتها الرئيسة حشد الناس و خلق النظام في محاولة تقوية سلطة الحكومة .

3-المشاركة كوسيلة استخدام شخصي: في العالم الثالث الشكل التقليدي للمشاركة هو علاقة السيد التابع حيث يقوم الأشخاص ذو المكانة المنخفضة دعمهم السياسي للسيادة (أصحاب الإعمال، الرؤوساء وغير ذلك)، وذلك مقابل نوع المجاملة .

كما يمكن التمييز بين شكلين من المشاركة وهما : المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية، فالرسمية يمارسها الأشخاص الرسميون وأصحاب المناصب الذين يقومون بهذا النوع، وذلك من واقع الحفاظ على مصالحهم عبر تحقيق الدوام والاستقرار للنسق الذي يهيمنون علية، وقد يواجه هولاء مصاعب أو صراعات من قبل جماعات المصالح الآخرين من أعضاء المجتمع وغالبا مايّكون هولاء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات

الذين يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسيا بالطرق غير الرسمية ومن ثم تعد المعارضة في إي نسق سياسي مشاركة سياسية غير رسمية[10].

وعلية تعد المشاركة ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين إفرادها وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة .

المبحث الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة في السودان

قسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين هما:

المطلب الأول: : تاريخ مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسة

المطلب الثاني: مكانة المرأة السودانية في دستور 2005، والوثيقة الدستورية لعام2019، والدستور الانتقالي لعام 2022

المطلب الأول: تاريخ مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسة:

المرأة نصف المجتمع ووضعها في المجتمعات والدول، والطريقة التي يتم بها التعامل معها من بين المعايير التي يقاس بها مدى تحضر الشعوب، والأمم كما إن الاهتمام بها أمر رئيس في إي فكر يسعى إلى فهم أفضل للعالم، ومن ثم يساعد في تغيير هذا العالم نحو الأفضل، والمرأة السودانية مثلها مثل نظيراتها في باقي الدول العربية نجحت في تحقيق بعض المكتسبات على مدى الفترات والأنظمة السابقة إلا أنها ترى إن ذلك غير كاف، وتناضل من اجل الحصول على مكتسبات أكثر، واكبر وأوضاع أفضل لاسيما في المجال السياسي في مجتمعاتنا التي تسيطر عليها النزعة الذكورية [11]

ومنذ بداية أربعينات القرن الماضي انضمت السودانيات للنقابة مثل نقابة العاملين بالتمريض واتحاد الدراسات، ما عد سندا جديدا للحركة الوطنية لقيادة الصراع من اجل مطالب النساء، وكانت هناك أربع طالبات داخل جامعة الخرطوم يشاركن اتحاد الطلاب نشاطه السياسي في إطار القوى الوطنية السودانية [12].

شاركت النساء في العمل النقابي وبلورت بعضا منهن اتجاهات سياسية وانضممن إلى بعض الأحزاب، وفي عام 1952 كونت رائدات العمل النسوي الاتحاد النسائي الذي كان من أهم مطالبة حقوق المشاركة السياسية للنساء، وشهدت فترة ما بعد الاستقلال هيمنة الاتحاد النسائي على العمل النسوي وشاركت إحدى العضوات في لجنة وضع الدستور الدائم للبلاد وسمح للمتعلمات بالتصويت وشاركن في انتخابات دوائر الخريجين عام 1953 [13] .

بعد ثورة أكتوبر 1964 شهد السودان دخول أول أمراه إلى البرلمان، وفي أيار /1969 تم تعين أول دستور سوداني يهتم بالحقوق العملية والسياسية والاجتماعية للمرأة كونها كائنا مستقلا لها حقوق وعليها واجبات بالإضافة إلى مساواتها مع بقية مواطني الدولة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية والحريات [14].

في الفترة الممتدة (1951–1971) شهدت حراك مجتمع نسوي لتغييرات مؤسسية في القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة في السياسة والعمل ولم تحاول تفسير قضايا فيها تحديات للمجتمع ولم تهدف إلى إثارة عداء مع المجتمع وإنما قبلت

بالكثير من الأنماط الثقافية السائدة تكرس لدونية المرأة ولكنها نجحت إلى حد ما في خلخلة بعض الحواجز الثقافية التي تفوق مشاركة المرأة في العمل العام في المدن وساعد ذلك في وجود فئة من الرجال المثقف الذين بذلوا جهد في إفساح المجال للمرأة[15].

في انتفاضة نيسان 1985 شاركت النساء عامة وخاصة طالبات الجامعة ونساء الأحزاب في الانتفاضة، واستفادت النساء من النظام الديمقراطي بتكوين منظمات وصل عددها إلى ستة عشر، تعمل في مجالات مختلفة ذات صلة بتنمية المرأة ومن أهم انجازات فترة الديمقراطية (1985–1989) هو تكوين قطاعات المرأة في الأحزاب السياسية ومشاركة النساء في بعض المناصب القيادية في الحكومة [16].

إما الفترة (1989– 2005) فقد بدأت بانقلاب عسكري تساند الحركة الإسلامية شهدت تطورت سياسية واقتصادية وثقافية ألقت بظلالها على وضع النساء في السودان وعلى الحركة النسوية المختلفة، إذ ركزت أجندة الحكومة الإسلامية على سياسات تحد من حرية المرأة في حركتها واختيار ملبسها وبالتالي قراراتها ، حلت حكومة الإنقاذ الأحزاب والمنظمات وركزت على الأحزاب الإسلامية وكونت منظماتها الموالية لها وعلية ظلت المشاركة السياسية بدرجة كبيرة مقتصرة على نساء الحزب الحاكم حتى العام 1995، وفي العام 2011 تولت السيدة (سامية احمد محمد) منصب نائب رئيس البرلمان، كما تولت المرأة في ذات الفترة رئاسة لجان مهمة في البرلمان مثل التشريعات والعدل إلا إن ذلك كله لم يلب طموحها وحلمها في المشاركة بشكل أفضل والذي حالت عدة عوائق دون تحقيقه مثل العادات والتقاليد[17].

وفي العام 2014 تم تعديل قانون الانتخابات لصالح النساء ورفعت الكوتا من (25%) إلى (30%) وشغلت المرأة (129) مقعدا في البرلمان من أصل (400) مقعدا، وفي انتخابات العام 2015 وصلت نسبة مشاركة النساء في البرلمان إلى 30% وهي النسبة التي توافقت مع التوصيات العالمية التي تضمنتها مخرجات مؤتمر بكين، وبهذا تكون المرأة السودانية قد أصبحت ضمن الدول الإحدى عشر في العالم التي حققت هذا الهدف العالمي [18].

وعند اندلاع الثورة في 2018/9/19 رافقت النساء الرجال وقدمتهم أحيانا في الخروج إلى الشارع وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل منها القمع والقهر الذي شهدتة النساء خلال حكم المؤتمر الوطني، وبعد إن سيطرت جماعة (الإخوان المسلمين) والموالين لهم على الاقتصاد وعرفت أحوال السودانيين تدهورا معيشيا كبيرا كانت النساء اكبر ضحاياه بالإضافة إلى حزمة القوانين التي تمتهن المرأة من قبيل قانون النظام العام الذي يعاقب بالجلد والإذلال ومصادرة وسائل الرزق المتاحة التي تمتهنها النساء مثل بائعات الشاي والأطعمة[19].

تقدمت النساء التظاهرات المطالبة بسقوط النظام ، ففي الأشهر الأولى للثورة تم اعتقال إعداد كبيرة من النساء مما زادت من حجم السخط الشعبي وتزايد عدد النساء المشاركات في التظاهرات وكانت هناك مساهمات كبيره للنساء في معسكرات النزوح واللجوء والمناطق المحررة بتنظيم الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات [20].

وبعد إعلان تشكيل الحكومة المدنية في فبراير 2021 كانت المرأة السودانية حاضرة بحكمتها ومعرفتها وخبرتها السياسية وطالبت النساء بتمثيل لا يقل عن (50%) وتم دعم هذا المطلب لان تمثيل المرأة السودانية في المناصب السياسية دون الطموح فظهرت المرأة في مناصب مرموقة كرئيسة للقضاء (نعمات عبد الله) ، والدبلوماسية (إسراء محمد عبد الله)كأول سيدة سودانية تشغل منصب وزير الخارجية، والاستاذه (عائشة موسى و رجاء نكولا) عضو مجلس السيادة الانتقالي ، والدكتورة (هبة محمد علي) وزيرة المالية[21].

المطلب الثاني: مكانة المرأة السودانية في دستور 2005، والوثيقة الدستورية لعام2019، والدستور الانتقالي لعام 2022

إن كل دساتير السودان منذ العام 1956 وحتى العام 1998، اكتفت بالنص على المساواة بين المرأة والرجل إمام القانون بلا التزام ولا آليات أو وسائل تجعل المساواة واقعا، وقد جاء الدستور الانتقالي لعام 2005 في إعقاب نزاع مسلح استمر مايقارب خمسين عاما وطول هذه الفترة كانت النساء أكثر القطاعات تضررا إذ بلغ عددهن حوالي 49%من سكان البلاد البالغ عددهم (36) مليون نسمة، ويعتبر دستور 2005 أكثر تقدما من كافة الدساتير السودانية السابقة[22]، إذ تضمن دستور 2005 –الذي اقر عقب الحرب الأهلية في جنوب السودان– إشارات كثيرة لصالح تمكين المرأة، إذ أشارت المادة (32) المساواة بين النساء والرجال في السودان، "تكفل الدول للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما في ذلك الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي وكافة المزايا الوظيفية الأخرى"[23].

ومن أهم الحقوق التي كفلها الدستور للمرأة السودانية جاءت تحت مسمى (حقوق المرأة والطفل) واهم هذه الحقوق:[24]

1- تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الايجابي.

2- تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها

ثم أعطى الدستور الانتقالي لعام 2005 المرأة حقها في الترشيح لرئاسة البلاد [25]،إما الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية التي صدرت في العام 2019 فقد نصت أيضا على :"ضمان وتعزيز حقوق النساء في السودان في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاربة كافة إشكال التمييز ضد المرأة"[26].

كما نص الدستور الانتقالي لعام 2019 على حماية حقوق المرأة وكما يلي:

- تحمي الدولة حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان.
- تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى .

كذلك الحال بالنسبة للدستور الانتقالي لعام 2022 الذي اكد في الباب الثاني، الفصل الثالث على:[27]

- تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على كافة إشكال العنف ضد المرأة.
- إلغاء أو تعديل كافة القوانين والتدابير التي تنص على التمييز ضد المرأة .
- التأكيد على ضرورة تعزيز مشاركة النساء في جميع أجهزة الدولة .

على الرغم من إن دساتير السودان المختلفة والتشريعات والقوانين المتعاقبة قد أتاحت للمرأة السودانية حقوقها بدرجات متفاوتة من دستور إلى دستور، إلا أن الدستور الانتقالي لعام 2005 شكل نقله كبيرة في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان إلى الحد الذي اعتبر أن المعاهدات والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل السودان جزء لايتجزأ من وثيقة الحقوق الواردة ضمنة[28].

المبحث الثالث: تحديات المشاركة السياسية للمرأة السودانية واليات تفعيلها

تواجه المشاركة السياسية للمرأة السودانية تحديات ومعوقات كثيرة تحول دون مشاركتها الفعالة في المجال السياسي، وعليه انقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسين هما:

المطلب الأول: تحديات المشاركة السياسية للمرأة السودانية

المطلب الثاني:آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السوانية.

المطلب الأول : تحديات المشاركة السياسية للمرأة السودانية

أن قضية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة السودانية ليست قضية ذات إبعاد قانونية وسياسية فحسب ولكنها انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية، لذلك تتمثل ابرز معوقات مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية في الأتي:

1- التحديات الاجتماعية – الثقافية : وهي المفهوم السائد بأن دور المرأة الرئيسي هو مسؤوليتها كزوجة و أم ويرجع ذلك لتقسيم العمل التقليدي الذي يربط المرأة بوظائف محددة ويفترض أن العمل العام والدوائر السياسية " شأن

رجالي" لا ينبغي للمرأة الدخول فيه، مما يجعل مجرد دخول المعترك السياسي صعبا[29]، ومن ابرز التحديات الاجتماعية والثقافية هي:

- تفشي العنف الأسري الذي تعدد اشكالة والياته بتعدد أطراف العلاقة الداخلة فيه ولكن الشائع منه ذلك الممارس على المرأة بكم بناء القوة والسلطة اللذين يحكمان علاقتها بالرجل إذ تلعب العادات والثقافة التقليدية في المجتمع دورا سلبيا في إفساح المجال إمام مشاركة تعريفية بالسلوك أو الفعل العدواني الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص[30].

- ومن التحديات الاجتماعية الأخرى هو تحدي العنف القائم على النوع الاجتماعي إذ ازداد خطر وقوع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان خلال النزاعات المسلحة التي نشبت في الخرطوم وهذه الأفعال هي جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والتي من شأنها إن تحد من المشاركة السياسية للمرأة السودانية[31] .

- إضافة إلى التأثير النفسي للصراع على المرأة السودانية، إذ تواجه النساء اللاتي يتحملن العبء المزدوج للصدمات الشخصية ومسؤولية رعاية الأسر التي تمر بأزمات وتحديات كبيرة في مجال الصحة العقلية وقد أدى التهديد المستمر بالعنف وفقدان الأحباء وتعطيل الحياة الطبيعية إلى انتشار الضائقة النفسية بين النساء، ويؤدي عدم إمكانية الوصول الى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إلى تفاقم محنتهم[32].

- من اكبر التحديات التي تواجه المرأة في العالم اليوم هو قضية عدم المساواة بين الجنسين، فعلى الرغم من صدور الوثيقة الدستورية في أب/2019والتي أشارت في المادة (48) /البند الثاني إلى "أن للرجل والمرأة الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى"[33]. إلا ما ذكر كان حبرا على ورق، فعلى ارض الواقع فان الأمر اختلف تماما، فحقوق المرأة التي أقرتها الوثيقة الدستورية تراجع مقارنة بتمثيل الرجل عند تولي المناصب السيادية بداية بالمجلس السيادي الذي يضم 11 عضوا من بينهما امرأتان فقط، إما في التوزيع الوزاري فكان نصيبها أربع حقائب من أصل 16 حقيبة، وتكرر الأمر عند تعيين الحكام المدنيين لولايات السودان، إذ شهدت تلك الفترة تصريحات من مسؤولين أعطت كل المؤشرات بأن مطالب المرأة في تقاسم حكم الولايات لا ينظر لها بجدية والدليل على ذلك خروج المتحدث الرسمي للحكومة في تموز ليصرح بأن اختيار حكام الولايات من النساء يواجه "صعوبات شديدة ومقاومة من القوى السياسية"، فكان الرد بأن خرجت النساء في مسيرات احتجاجية يهتفن بشعار"حقنا كامل ولن نجامل" في إشارة للمساواة بين الجنسين التي نصت عليها الوثيقة الدستورية بعدها بأسبوعين أعلن رئيس الوزراء (عبد الله حمدوك) تعيين امرأتين فقط لحكم ولايتين من أصل 18 ولاية[34].

2- التحديات الاقتصادية: إلى جانب العوامل الاجتماعية والثقافية توجد عوامل اقتصادية تحد من المشاركة السياسية للمرأة تتمثل في:

-ارتفاع نسبة الفقر الذي انتشر بنسبة كبيرة وسط النساء إذ بلغت نسبته 70% وهو عامل يشغل النساء عن المشاركة السياسية [35].

- إن المرأة سواء كانت عاملة أو ذات ثروة في كل الأحوال لا تملك قرارها الاقتصادي، وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة؟

- ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الأحزاب، لاسيما أحزاب المعارضة، وعدم توافر المال الكافي التي يتطلبها عملية الترشيح والفوز في الانتخابات لاسيما في ظل الإمكانيات المالية الكبيرة التي تستلزمها العمليات الانتخابية[36].

3- التحديات السياسية : هناك مجموعة من المعوقات السياسية لعل أهمها :[37]

أ- ضعف وعي النساء بأهمية دورهن السياسي في الانتخاب والترشيح ونظرة المجتمع للنساء آلائي يتحملن مسؤوليات سياسية تبقى في الكثير من الأحيان غير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي مع افتقاد المرأة الوعي بحقوقها القانونية.

ب- غياب خطة متكاملة لتكوين كوادر وقيادات سياسية من النساء قادرة على الأداء بفاعلية في الحياة السياسية والنيابية وافتقار المرأة للمهارات القيادية، إضافة إلى وجود عوائق أخرى تتمثل في :[38]

-عدم وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة وبالذات الدور السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تتلقاها الفتاة منذ الصغر .

- ضعف خبرة المرأة في المجال السياسي.

- ارتفاع نسبة الأمية وسط النساء بما فيها الأمية القانونية .

- عدم قدرة النساء على التغلب على عوائق الخوف وضعف الثقة وقلة الانخراط في الحياة العامة.

4- التحدي القانوني المتمثل بنظام الكوتا فعلى الرغم من إن نسبة مشاركة النساء في العملية السياسية قد ارتفعت من 25% والتي أقرتها اتفاقية السلام الشامل الموقعة في العام 2005 إلى 40% في الوثيقة الدستورية الموقعة 2019/8/18، وعلى الرغم من ذلك يعد تطورا في مسيرة الحقوق السياسية للمرأة السودانية، لكنه يظل أمرا تتطلع إلى زواله بالسعي الدؤوب لخلق واقع جديد تصل فيه النساء لمرحلة لا يحتجن فيها لتمييز أيحابي على أساس النوع للتواجد في مضمار العملية السياسية [39].

5-من التحديات الأخرى التي تواجه وتحد من المشاركة السياسية للمرأة السودانية هو انعدام السلام والأمان المجتمعي ، إذ بسبب القتال الدائر في العاصمة الخرطوم اضطر سكانها لمغادرة منازلهم والبحث عن مأوى في أقاليم السودان الآمنة،

ولكن تحيط بهولاء النازحين ظروف معيشية وصحية صعبة، إذ أنتجت الحرب واقعا كارثيا انعكست أثاره المباشرة وغير المباشرة وعلى السودانيين وخاصة النساء والأطفال إذ لجأ اغلبهم إلى معسكرات النزوح وارتفع عددهم داخل السودان إلى 7.1 مليون شخص إي إن إعداد النازحين تضاعفت منذ اندلاع الحرب حسب ما أعلنته منظمة الهجرة الدولية[40].

من التحديات الأخرى التي خلفها النزاع الدائر في السودان هو خطر المجاعة، فالسودان في طريقة ليواجه اكبر أزمة جوع في العالم فأن أكثر من 25 مليون شخص عالقون في دوامة تدهور الأمن الغذائي ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القتال الدائر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقد أدى النزاع إلى توقف عجلة الزراعة والإنتاج الزراعي وتسبب بتعطيل التجارة الذي احدث صدمة اقتصادية وحال دون وصول المساعدات[41].

المطلب الثاني: آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السودانية

نظرا لان الثقافة السودانية في معظم المجتمعات لاسيما في الدول العربية بصفة عامة وفي السودان على وجه الخصوص يسودها النمط السلبي تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولتغيير هذه النظرة السلبية لابد من تضافر مختلف الجهود بدءا من السلطات الرسمية وكل منظمات المجتمع المدني والأخذ بعين الاعتبار التركيز على الجوانب المؤثرة في تغيير ثقافة المجتمع فيما يتعلق بهذا الشأن ولعل من أهم هذه الجوانب:

1- إبراز مظاهر الاهتمام بشؤون وقضايا المرأة لاسيما من جانب السلطات الرسمية ، وذلك خلال تعزيز مكانتها في المجتمع وحماية حقوقها عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة الى جانب فتح مجالات التعليم وتسهيل فرص التوظيف للمرأة ومشاركتها في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة والعمل على تهيئة بيئة ديمقراطية مستقرة تضمن مشاركة المرأة في السياسة العامة[42].

2- غرس مفاهيم المساواة والمشاركة وعدم التمييز من خلال التنشئة الأسرية والنوعية بالآثار المترتبة عن التفكك الأسري والتنوير باتفاقيات حقوق الطفل والمرأة وقوانين الأسرة[43].

3- زيادة الدعم الموجة للتعليم خاصة الأساس وماقبل المدرسي وإزالة التفرقة في نسب استيعاب الفتيات فيه وربط التعليم باحتياجات سوق العمل ومراجعة المناهج بإزالة كافة إشكال الهيمنة الثقافية والتمييز ضد المرأة أو تنميط دورها في المجتمع[44].

4- سن قوانين تفصيل الحقوق الدستورية المكفولة للمرأة بناء على عمل لجان متخصصة يكون تمثيل النساء فيها بالمناصفة ، ويعمل على إصلاح كافة القوانين واللوائح لتعزيز مشاركة النساء في كل أجهزة الدولة التشريعية والعدلية والتنفيذية بتخصيص نسب دنيا لتمثيلهن في الوزارات والبنوك وكافة مؤسسات الدولة خاصة في لجان صياغة الدستور والقوانين وكافة الوظائف العليا حيث يحب أن لاتقل نسبتهن عن الربع[45].

5- تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية وإبراز مدى حاجة الشأن المحلي لمشاركة المرأة في تيسيره لاسيما مايتعلق منه بقضايا المرأة والأسرة والطفولة وغيرها[46].

الخاتمة: في ختام بحثنا الموسوم بـــ (المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد العام2018: التحديات والفرص) توصلنا إلى:

1- باتت مسألة تمكين المرأة في المجال السياسي ودعم مشاركتها الجادة في الحياة السياسية مسألة جدية فلم تطرح بشكل كاف على أجندة الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية نتيجة للواقع الاجتماعي السائد في السودان.

وتبرز ملامح مشاركة المرأة سياسي كمطلب وطني على اعتبار انها تمثل نصف المجتمع ، وعلية فأن مشاركتها سياسيا تعتبر احد أهم مظاهر الديمقراطية وتحقيق العدالة.

2- مرت المرأة السودانية بظروف اجتماعية ومنعطفات سياسية متقلبة منذ بدء منحها حقوقها في التشريع، ومرت بمنعطفات سياسية أدت إلى تراجع حركات التحرر الخاصة بالمرأة السودانية.

3- إن هناك ضعفا في مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية بالرغم من إن التشريعات والقوانين قد أتاحت لها ذلك وبالتالي فأن ذلك يقودنا إلى استنتاج مفاده أن هناك خللا ما لايتعلق بالقوانين بقدر تعلقه بالثقافة الاجتماعية لذا نتبنى نظرية ان الثقافة السائدة وعدم العمل على تغيرها هي العائق الأكبر في انخراط النساء بشكل مرض في الحياة السياسية وهذا يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة تفعيل المشاركة السياسية

4- وهناك مجموعة من المقترحات لتفعيل مشاركة المرأة السودانية وهي:

أ- التركيز على دور المرأة في عملية صنع السلام وحل الصراعات.

ب-الاطلاع على تجارب دول رائدة في مجال مشاركة المرأة سياسيا والاستفادة منها.

ت-خروج المرأة من دائرة الاهتمام بقضايا والمطالبة بقضايا المجتمع كونها منه.

ث- تدريب النساء ليكن قادرات على الحضور والتأثير .

ج-دعم المرأة في الانتخابات .

ح- تحديث المناهج التعليمية بتغير الصورة النمطية للمرأه.

التوصيات:

- العمل على رفع نسبة مشاركة النساء في العمل العام والسياسي عبر التأهيل والتدريب وبناء القدرات و زيادة فرص التعليم والتدريب للنساء خاصة في الأرياف ومناطق الحروب والمنازعات.
- رفع المستوى المعيشي للنساء بتوفير عمل وإيجاد تمويل للمشروعات الصغيرة يستهدف النساء بشكل أساسي .
- العمل على رفع نسبة مشاركة النساء في العمل العام والسياسي عبر التأهيل والتدريب وبناء القدرات.

Abstract

Political participation of Sudanese women after 2018: challenges and opportunities

By Hend Mahmoud Hamed

is of great importance as the process through which society can contribute and influence the determination of public affairs and political matters through mechanisms that enhance its political interest and channels that enhance its political role within the framework of the political process and crystallize and gather reconciliation to exert some kind of pressure on the political system to take decisions that achieve this. Interests: As far as Sudan is concerned, the researcher's interest focuses on studying the political participation of Sudanese women in it.As far as Sudan is concerned, the researcher's interest focuses on studying the political participation of Sudanese women in it. Despite the recognition of Sudanese women'sright to exercise their political rights, just like men, as stipulated in international declarations and agreements concerned with human rights in general and women's rights in particular, However, it became clear that Sudanese women do not fully exercise their political rights due to the presence of obstacles that negatively affect them.

الهوامش

[1]احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 1194.

[2]احمد كمال احمد، تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1980، ص 281.

[3]محمد أمين العجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلام، مجلة العلوم الإنسانية، ع(12)،جامعة محمد خيضر/ بسكرة، الجزائر، 2007، ص243.

[4]حسين علوان حسين البيج، المشاركة السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي ،المجلد (20)، ع(223)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997، ص64.

[5]مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، المجلد(5)، ع(2)، 2018، ص167.

[6]نقلا عن: تيسير النوراني، المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الفرص والتحديات، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي ، ع(12)، نوفمبر،2010، ص 2.

[7]المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[8]محمد عبد الباري توتو، المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات واليات التفعيل: دراسة تحليلية، مجلة العلوم وافاق المعارف، المجلد(2)، العدد(1)، جوان، 2022، ص120.

[9]بن قفة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962–2005، رسالة ماجستير (غير منشورة) / مقدمة إلى جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر،2012، ص ص 91–94. كذلك إبراهيم أبراش ،علم الاجتماع السياسي ، دار القرون، عمان، 1998، ص250.

[10]سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا ، جامعة عين شمس ، مصر، 2005، ص 28.

[11]المشاركة السياسية للمرأة في السودان بين مكتسبات الماضي وتطلعات المستقبل ، 2014/6/27:
https://iknowpolitics.org/ar/news/world-news

[12]المصدر نفسه.

[13]بلقيس بدري وسامية النقر، الكوته وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية ، المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق ، جامعة الأحفاد للبنات، 2013، ص19.

[14]المشاركة السياسية للمرأة في السودان بين مكتسبات الماضي وتطلعات المستقبل، مصدر سبق ذكره.

[15]بلقيس بدري وسامية النقر، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[16]المصدر نفسه ، ص23.

[17]المشاركة السياسية للمرأة في السودان بين مكتسبات الماضي وتطلعات المستقبل، مصدر سبق ذكره.

[18]محمد عبد الباري توتو، مصدر سبق ذكره، ص 126.

[19]رحمة عتيق، دور المرأة في ثورة ديسمبر والتحديات التي تواجهها، الحوار المتمدن ، ع(6508)، في 2024/7/26:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=668016
كذلك ابتهال جمال الدين الصادق كرار، الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي ، مجلة العلوم السياسية، ع(64)،ك1،جامعة بغداد، 2022، ص ص 217–220.

[20]ابتهال جمال الدين الصادق كرار، مصدر سبق ذكره، ص220.

[21]بلا مؤلف، قائدة ومربية وملهمة:الثورة السودانية تعيد للمرأة مكانتها ، في 2024/6/26:
https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/Special-News/2022-11/11/0028

[22]فيصل محمد عبد الباري توتو، مصدر سبق ذكره، ص 122.

[23]دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005، ص12.

[24] المصدر نفسه، ص13.

[25]إسلام عبد الرحمن، المرأة السودانية في العمل السياسي، في 2024/7/28:
https://raseef22.net/article/16128

[26] مرسوم دستوري رقم(38) لسنة 2019 باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية ،الجريدة الرسمية لجمهورية السودان ، ع(1895)، في 2019/10/3، ص4.

[27]صحيفة التغيير السودانية تنشر النص الكامل لمشروع الدستور الانتقالي لسنة 2022، في 2024/6/22:

https://www.altaghyeer.info/ar/2022/09/11/

(28)نقلا عن : فيصل محمد عبد الباري توتو، مصدر سبق ذكره، ص 123.

(29)المصدر نفسه، ص127.

(30)أكرم عدنني ، المعوقات الاجتماعية والثقافية امام التمكين السياسي للمرأة العربية . . اي دور للدين ، في 2024/7/20:
https://www.ncw.gov.eg/ar.

(31)منظمة العفو الدولية ، دمار وعنف في السودان ، في 2024/8/1:
https://www.amnesty.org/ar/projects/sudan-conflict

(32)إسماعيل هجانه، لمحة عن محنة النساء الخفية في كارثة الصراع السوداني ، في 22/ 7/ 2024:
https://www.alrakoba.net/31891198

(33)مرسوم دستوري رقم(38) لسنة 2019 باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص4.

(34)سارة العريفي ، المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد الثورة والتحول الديمقراطي ، قي 2014/7/22:
https://dawnmena.org/ar/

(35)تيسير النوراني، مصدر سبق ذكره،ص4.

(36)فيصل محمد عبد الباري توتو، مصدر سبق ذكره، ص128.

(37)محمد أبو النور الحديدي، معوقات المشاركة السياسية للمرأة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع(79)،المجلد(12)، مصر، 2022، ص8.

(38)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(39)رحمة عتيق، مصدر سبق ذكره.

(40)منى عبد الفتاح، المرأة في السودانية في زمن الحرب حراك بلا ايديولوجيات، 2024/6/27:
https://www.independentarabia.com/node/527126

(41)منظمة العفو الدولية، مصدر سبق ذكره.

(42)فيصل محمد عبد الباري توت ، مصدر سبق ذكره، ص133.

(43)الإمام الصادق المهدي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة السياسي في السودان ، 2024/6/26:
http://www.alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=74

(44)المصدر نفسه.

(45)المصدر نفسه

(46)فيصل محمد عبد الباري توتو، مصدر سبق ذكره، ص133.

المصادر:

***الدساتير والوثائق:**

دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005.

***المعاجم :**

احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008

***الكتب العربية:**

1- إبراهيم أبراش ،علم الاجتماع السياسي ، دار القرون، عمان، 1998.

2- احمد كمال احمد، تنظيم المجتمع: مبادئ وأسس ونظريات، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1980.

3- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا ، جامعة عين شمس ، مصر، 2005.

***الرسائل والاطاريح الجامعية:**

بن قفة سعاد ، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005، رسالة ماجستير (غير منشورة) / مقدمة إلى جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر،2012.

***التقارير:**

بلقيس بدري وسامية النقر، الكوته وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية ، المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق ، جامعة الأحفاد للبنات، 2013

***الدوريات:**

1- ابتهال جمال الدين الصادق كرار، الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي ، مجلة العلوم السياسية، ع(64)،ك1،جامعة بغداد، 2022.

2-تيسير النوراني، المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الفرص والتحديات، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي ، ع(12)، نوفمبر،2010.

3- حسين علوان حسين البيج، المشاركة السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي ،المجلد (20)، ع(223)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997.

4-محمد أبو النور الحديدي، معوقات المشاركة السياسية للمرأة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع(79)،المجلد(12)، مصر، 2022.

5-محمد أمين العجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلام، مجلة العلوم الإنسانية، ع(12)،جامعة محمد خيضر/ بسكرة، الجزائر، 2007.

6- محمد عبد الباري توتو، المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات واليات التفعيل: دراسة تحليلية، مجلة العلوم وأفاق المعارف، المجلد(2)، العدد(1)، جوان، 2022.

7–مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، مجلة صوت القانون، المجلد(5)، ع(2)، 2018.

8– مرسوم دستوري رقم(38) لسنة 2019 باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية ،الجريدة الرسمية لجمهورية السودان ، ع(1895)، في 2019/10/3.

***الانترنت:**

1– إسماعيل هجانه، لمحة عن محنة النساء الخفية في كارثة الصراع السوداني ، في 2024 /7/22:
https://www.alrakoba.net/31891198

2– إسلام عبد الرحمن، المرأة السودانية في العمل السياسي، في 2024/7/28:
https://raseef22.net/article/16128

3– أكرم عدنني ، المعوقات الاجتماعية والثقافية امام التمكين السياسي للمرأة العربية . . اي دور للدين ، في 2024/7/20:
https://www.ncw.gov.eg/ar

4–المشاركة السياسية للمرأة في السودان بين مكتسبات الماضي وتطلعات المستقبل ، 2014/6/27:
https://iknowpolitics.org/ar/news/world-news

5–الإمام الصادق المهدي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة السياسي في السودان ، 2024/6/26:
http://www.alma3raka.net/spip.php?page=article&id_article=74

6– بلا مؤلف، قائدة ومربية وملهمة:الثورة السودانية تعيد للمرأة مكانتها ، في 2024/6/26:
https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/Special-News/2022-11/11/0028

7– سارة العريفي ، المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد الثورة والتحول الديمقراطي ، قي 2014/7/22:
https://dawnmena.org/ar/

8– صحيفة التغيير السودانية تنشر النص الكامل لمشروع الدستور الانتقالي لسنة 2022، في 2024/6/22:
https://www.altaghyeer.info/ar/2022/09/11/

9– رحمة عتيق، دور المرأة في ثورة ديسمبر والتحديات التي تواجهها، الحوار المتمدن ، ع(6508)، في 2024/7/26:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=668016

10– منى عبد الفتاح، المرأة في السودانية في زمن الحرب حراك بلا ايديولوجيات، 2024/6/27:
https://www.independentarabia.com/node/527126

11– منظمة العفو الدولية ، دمار وعنف في السودان ، في 2024/8/1:
https://www.amnesty.org/ar/projects/sudan-conflict